

محضر الجلسة رقم 984**التاريخ:** الثلاثاء 16 من صفر 1436 هـ (9 ديسمبر 2014 م)**الرئاسة:** المستشار السيد عبد الرحمان أشن، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.**التوقيت:** عشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الثانية والخمسين بعد الزوال.**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفهية.**المستشار السيد عبد الرحمان أشن رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام

الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة

المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول أشغال هذه الجلسة، أريد أن أدعو المجلس

الموقر لتلاوة الفاتحة على روح السيد عبد الله ابن كيران، عبد الله باها،

العفو، ستجد الصحافة ما ستكتب عنه حول هذا الموضوع، أئيد.

قلت أدعو المجلس الموقر لتلاوة الفاتحة على روح الفقيد عبد الله بها

وزير الدولة الذي وافته المنية في حادث مأساوي أليم، سائلين الله عز

وجل أن يلهم أسرته الصغيرة والكبيرة بالصبر والسلوان وأن يتغمده برحمته

الواسعة، ويسكنه فسيح جناته وإنا لله وإنا إليه راجعون، والفاتحة على

روح الفقيد.

الجميع وقوفا:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ

الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ اهْدِنَا الصِّرَاطَ

الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا

الضَّالِّينَ. آمين.

سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ

لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. إنا لله وإنا إليه راجعون.

والآن أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من

مراسلات وإعلانات، والكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد حميد كوكسوس، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

طبقا لأحكام المادة 175 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نعلن

عن توصل مجلس المستشارين بالنصوص التشريعية التالية:

1- مشروع قانون رقم 112.13 يتعلق برهن الصفقات العمومية؛

2- مشروع قانون رقم 114.13 يتعلق بنظام المقاول الذاتي؛

3- مشروع قانون رقم 131.13 يتعلق بمزاولة مهنة الطب؛

4- مشروع قانون رقم 18.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 41.05

المتعلق بهيئات توظيف الأموال بالمجازفة؛

5- مشروع قانون رقم 21.14 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بمراكش

في 27 ديسمبر 2013 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة قطر

بشأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب

على الدخل؛

6- مشروع قانون رقم 23.14 يوافق بموجبه على اتفاقية تنظيم نقل البضائع

عبر الطرق البرية بين الدول العربية، المعتمدة بالقاهرة في 19 من شوال

1433 (5 سبتمبر 2012)؛

7- مشروع قانون رقم 34.14 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بياماكو في

20 فبراير 2014 بين المملكة المغربية وجمهورية مالي لتجنب الازدواج

الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛

8- مشروع قانون رقم 35.14 يوافق بموجبه على اتفاقية النقل الجوي

الموقعة بالرباط في 11 مارس 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة

دولة قطر؛

9- مشروع قانون رقم 43.14 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بياماكو في

20 فبراير 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مالي بشأن

تشجيع وحماية الاستثمارات؛

10- مشروع قانون رقم 68.14 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع ببروكسيل

في فاتح أبريل 2014 بين حكومة المملكة المغربية ومجلس أوروبا بخصوص

مكتب مجلس أوروبا بالمغرب ووضعته القانونية؛

- وأخيرا أو ما قبل الأخير مشروع قانون رقم 84.14 يوافق بموجبه على

الاتفاقية بشأن التعاون العسكري، الموقعة بالرباط في 2 ماي 2006 بين

حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة؛

- وأخيرا، مقترح قانون يرمي إلى تعديل المادة 16 من القانون رقم 70.03

بمطابقة مدونة الأسرة، تقدم به السيد عمر ادخيل عضو الفريق الحركي.

كما توصل السيد رئيس مجلس المستشارين من المجلس الدستوري

بالقرار رقم 948/14 المؤرخ في 3 ديسمبر 2014، والذي قضى بموجبه

بعدم تجريد السيد عبد المجيد الهاشي من العضوية بمجلس المستشارين.

والمواساة والصبر الجميل، فقد تم الاتفاق على طرح سؤال واحد على السيد وزير الداخلية المحترم، يتعلق بالجماعات الترابية في علاقتها بمحصها من منتج الضريبة على القيمة المضافة.

وسؤالنا هذا لا يتعلق بالمعايير المعتمدة، لأن المعايير نعرفوها، ولكن سؤالنا للسيد الوزير يتعلق تحديدا بما إذا كانت الوزارة ومن خلالها الحكومة ككل قد فكرت في ضوء ما عشناه وشاهدناه وعايناه من آثار نتيجة الفيضانات التي شهدتها العديد من مناطق المملكة، ما إذا كان في تصور الحكومة وهي مقدمة على توزيع الحصص ديال منتج الضريبة على القيمة المضافة على الجماعات الترابية، تفكر في مراعاة وفي الأخذ بعين الاعتبار التحديات الهمة الموضوعية على عاتق الجماعات الترابية في مواجهة الخصائص الموهول في الكثير من مؤشرات التنمية البشرية، الخصائص الذي كشفت عنه الفيضانات الأخيرة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة للسيد وزير الداخلية للجواب عن السؤال، تفضلوا السيد الوزير.

السيد محمد حصاد، وزير الداخلية:

حقيقة هاذ الموضوع كنظن غنبقاو نجبدوه مرات عديدة وما عمرنا نلقاو لو يعني الحل النهائي، نقولها يعني بكل صراحة، لأن...

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، إلى ما كانش كيسمع آجيو للمنصة، آجيو للمنصة وتبسطوا الجواب مزيان.

السيد وزير الداخلية:

قلت هذا الموضوع سيبقى مطروحا بكيفية مستمرة لأن المجال إلى قلتو واحد الوقت غادي نجيو غادي نقولو حتى الميزانية العامة ديال الدولة، خصنا نديرو معايير باش نوزعوها في خطرة وحدة وما نقاوش ناقشوها كل خطرة، ما يمكنش.

فللرجوع للضريبة على القيمة المضافة، المبلغ الإجمالي ديالها تقريبا 24 مليار درهم، إلى زولتي اللي كنسميوها (la dotation forfaitaire) اللي كنعطي للجاعات، والحصصة ديال المساندة ديال التسيير ديال الجماعات، ديال ميزانية التسيير، وكتزول المصاريف اللي كتمم التغطية ديال المساهمة في الجماعات القروية في الكهربية القروية، في الماء الصالح للشرب، في تطهير السائل... إلى آخره، إلى زولتي هاذ البرامج كلها كتبقي تقريبا 4 مليار ديال الدرهم في السنة، هاذ الشيء اللي كيتقي.

هو اللي كيتدار اللي كيسميوه (les dotations spéciales) كيعطي

وبخصوص عدد الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية الثلاثاء 9 دجنبر 2014، فهي كالتالي:

- الأسئلة الشفهية: 13 سؤالا؛

- الأسئلة الكتابية: 7 أسئلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين.

السيد رئيس الفريق، تفضلوا لكم نقطة نظام.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخوات، الإخوة المستشارين المحترمين،

نظرا لما حل في الجهاز الحكومي بفقد عنصر مهم وطني من أهم العناصر، ونظرا لكون هذه الجلسة هي دستورية، نقتراح، وباسم فرق الأغلبية والمعارضة، على أعضاء الجلسة أن تقتصر على طرح سؤال واحد، تعبيرا منا على مساهمة ومشاركة أسرته الصغيرة والكبيرة في هذه المناسبة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد رئيس الفريق.

واعتبارا من كون الجلسة هي سيدة نفسها، وإذا لم يكن هناك مانع من السادة أعضاء مجلس المستشارين الحاضرين معنا في هذه الجلسة، فنسعمل باقتراح السيد رئيس الفريق، وبالتالي سنطرح فقط سؤالا واحدا في هذه الجلسة، وسيكون هو السؤال الموجه إلى السيد وزير الداخلية باسم أحد مثلي فرق المعارضة.

الكلمة للسيد رئيس فريق الأصالة والمعاصرة، الأخ عبد الحكيم بنشاش لبسط السؤال الموجه إلى السيد وزير الداخلية، وهو تحت عنوان: "المعايير المعتمدة في توزيع منتج الضريبة على القيمة المضافة على الجماعات المحلية"، والكلمة لكم السيد رئيس الفريق، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

شكرا السيد الرئيس.

وقدنا بتوافق بين جميع مكونات المجلس بدون استثناء، وحيث أن هذه الجلسة الدستورية تتزامن مع رحيل أحد رجالات الدولة الذين يحظون بتقدير واحترام كبيرين إلى دار البقاء، رحيل السيد وزير الدولة الأستاذ عبد الله بها رحمه الله، وهاذ المناسبة التي نتقدم فيها باسم كافة مكونات المجلس وأعضاء المجلس لأسرته الصغيرة والكبيرة بأصدق عبارات العزاء

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

من باب التفاعل مع ما ورد في الجواب ديالكم، السيد الوزير، احنا يقينا مقبلين باش ناقشو معكم، مع الحكومة، مشاريع القوانين اللي هيأت حول الجماعات الترابية، ومن ضمن القضايا اللي غناقشو معكم لما غادي تجي مشاريع القوانين المرتبطة بالانتخابات والجماعات المقبلة، أكيد أننا غادي نتوقفو ونناقشو معكم بعمق إشكالية الموارد المالية، ومن ضمنها الحصة ديال الجماعات الترابية من الضريبة على القيمة المضافة، باش نوقفو بالضبط على السلم ولا على الترتيب ديال مختلف الجماعات.

من المؤكد أنكم تعرفون، وهاد الشي ناقشناه معكم في اللجنة، احنا أملنا، أمينتنا أن تأخذ الحكومة على محمل الجد قضية أنه عندنا في بلادنا واحد العدد من الجماعات الفقيرة التي لا تتوفر على أي مورد مالي باستثناء ما تأخذه من حصة من الضريبة على القيمة المضافة. وإذا كان من الواجب أن نذكر أمثلة، راه عندنا العشرات من الجماعات اللي هما فقيرة فقرا مدقعا، وما عندهاش موارد غير ذاك الشي اللي كتعطيهما الضريبة على القيمة المضافة. أمينتنا كذلك أن تأخذ الحكومة المحترمة على محمل الجد واحد المسألة بينتها الفيضانات الأخيرة، وأصبحت يعني كما تقولوا بالعربية تفقأ العين، يعني كنعمي، وهي أنه حان الوقت باش نكون عند الحكومة ديالنا، باش تكون عند بلادنا شي حاجة اسميتها "إستراتيجية تدبير المخاطر"، لأنه لا يعقل المغرب اللي يمضي بثبات نحو إصلاحات عميقة ويعيد بناء مؤسساته ويطور تجربته الديمقراطية، ما ابقاش من المقبول اليوم تكون عندنا غير إستراتيجية معالجة الآثار ديال الفيضانات، خاص تكون عندنا إستراتيجية تدبير المخاطر من منظور استباقي.

أيضا لا بد ما تشتغل الحكومة، وهذا اقتراح، لا بد ما تشتغل الحكومة اليوم تكون عندنا شي حاجة اللي اسميتها الخريطة ديال المخاطر التي تهدد عدد من مناطق المغرب باش نعرفو فينا هي المناطق المهددة بالفيضانات، فينا هي الجماعات والمناطق كيف ما عشنا في سيدي إفني مؤخرا، كين واد اللي هذي 50، 60 عام ما احمل، وملي طاحت الشتا هاذ الواد احبي، والناس ابناو، لا بد كما تكون عندنا.. كما المندوبية السامية للتخطيط عندنا الخريطة ديال الفقر، خص تكون عندنا الخريطة ديال المخاطر والمناطق المهددة بالفيضانات باش بشكل مسبق استباقي وبشكل استشرافي نعد العدة لمواجهة هذه المخاطر ماشي حتى توقع.

كذلك، السيد الوزير المحترم، وهنا غادي نختم، هذا خبر جميل كترفوه لنا أنكم تذاكرتو مع السيد وزير الاقتصاد والمالية وكتفكرتو في تمويلات جديدة اللي غادي تعطى للجماعات، وخصوصا للجماعات الفقيرة، مجال جماعة الزومي وعدد من الجماعات، لأن أذكر هذا المثل لأنه احنا وقفنا وعشنا بعيننا الجماعات فقيرة، عدد من الجماعات في المغرب فقيرة.

احنا غادي نجيبو لكم اقتراح يوم غد، اقتراح ديال تمويلات جديدة اللي

في إطار عقود تبرم مع الجماعات المحلية، وسبق لي أن قلت في هذا المجلس على أن كل الجماعات اللي عندها برنامج متكامل، واشتغلت عليه، وعندها تمويلات أخرى من غير ديال القيمة المضافة، احنا مستعدين نساهمو فيه بين 30 و35% حتى 40%. وهاذ البرامج في كل سنة تقريبا يمكن نقولو ما كاينش تقريبا جماعة كنهضر على الجماعات ديال المدن الكبرى وبعض المراكز المتوسطة اللي ما استفادتش منو، وهاد الشي كيبيبو التقدم، وخا يقولوا الناس راه ما كاينش تقدم في واحد العدد ديال البلديات وديال المراكز الصغرى... إلى آخره، ولكن اللي كيتسارى في المغرب راه كيشوف الفرق. أنا نقول لكم شخصيا واحد العدد ديال المدن الصغيرة ما امشيتش لها منذ سنوات، ملي كمشي دابا حقيقة كنتفاجأ.

دابا أخيرا كنا في سيدي إفني ولا في كلميم ولا في هذا، ماشي سيدي إفني اللي كنعرفو هذي 20 سنة، وماشي كلميم اللي كنعرفو هذي 20 سنة، ونفس الشي بالنسبة لبني ملال، الفقيه بنصالح، ما كنهضرش على المدن الكبرى اللي حقيقة...

إذن، هاذ البرامج موجودة، وأكرها مرة أخرى، الجماعة اللي عندها برنامج متكامل، وعندها تمويلات من وزارات أخرى ولا من مؤسسات أخرى، احنا مستعدين نشاركو معهم، والإمكانات الحمد لله موجودة، ونقول لك ما أكثر من هذا، المشكل عندنا ماشي في التموليات، المشكل عندنا في الإنجاز.

أما فيما يخص المسألة ديال الفيضانات، فكانت عندي مذاكرة مع وزير المالية هاذ الصباح، ربما يمكن تكون تمويلات أخرى من غير هاذ الشي ديال القيمة المضافة، بمجرد ما تنتهي من.. نشوف أشنو هي الحاجيات، فالتمويلات غادي نوجدوها إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

هنالك تعقيب؟ تفضلوا السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

نعقب من هنا، ياك السيد الرئيس؟

السيد رئيس الجلسة:

نعم التعقيب على السؤال.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

نعقب من هاذ الموقع ولا؟

السيد رئيس الجلسة:

الي ابغيتي، إلى ابغيتو تجبو أجبو مرحبا، نرحب بالجميع في المنصة، تفضلوا السي بنشماش، تفضلوا السيد رئيس الفريق.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب إن كان لكم كلمة في إطار التعقيب.

إذن، هكذا نكون قد أنهينا أشغال هذه الجلسة، وقبل أن أرفع الجلسة أريد فقط أن أعلن على أن اجتماع ندوة الرؤساء الذي كان مقررا على الساعة السادسة والنصف، سيكون له موعد مباشرة بعد رفع هذه الجلسة.

ورفعت الجلسة.

لن نخفض موارد الدولة ولن تزيد من النفقات، ونظن بأنه من موقعنا كفرق برلمانية، لا في الأغلبية ولا في المعارضة، سنساهم مع الحكومة في هاذ الروح الإيجابية، إذا كانت فعلا تفكر بأن تعالج هذه المرة بالأفعال ماشي بالأقوال، المشكل المزمع طالما عايننا منه وهو المشكل اللي كنتلقاو فيه جماعات تواجه المواطنين رأسا لرأس، المواطنين من حقهم يطلبوا واحد العدد من الأمور اللي توفرها الدولة نعم، توفرها المؤسسات التمثيلية نعم، توفرها الجماعات، ولكن الجماعات ملي ما كتكوش عندها موارد، وكنسنى غير الضريبة على القيمة المضافة، و90% أو 95% من هاذ الضريبة على القيمة المضافة كيمشي غير في التسيير، ويخلصوا بها غير الموظفين، وهذا أعتقد بأنه ورش مهم، نحن نتمنى أن يعالج.